غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الرقـــم:٣٣٨/٤٧/٣٥٠١٠٠٠
التاريـــخ:٢١/٢/٢٠١٦م
الموافـق:١٢/٥/١٤٣٧هـ

السادة/مشتركي الغرفة المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تهـديكم غرفـة الشـرقية أطيـب تحياتهـا، وتفيـدكم بتلقيهـا خطـاب مجلـس الغـرف السعودية رقم(ش.خ/هـ.ت/١٢٧٨) وتاريخ (١٤٣٧/٥/٨ هـ)، والمشار فيه إلى مـا ورد مـن اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، بخصوص قيام الاتحاد بجمع المعلومـات حـول المعوقات والصعوبات التي تواجه المجالات العشر للسوق الخليجية المشتركة.

ويسعى الاتحاد من خلال هذا الاستبيان إلى تحديث التقرير الـذي تعـده الامانـة العامـة للاتحاد وتقديمه في اجتماع لجنة السوق الخليجية المشتركة التي تقوم بدورها بعرضـه على اللجان المعنية في الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

عليـه يأمـل المجلـس اسـتكمال الاسـتبيان ويمكـنكم الحصـول علـى الاسـتمارة مـن موقــع الغرفــة الإلكــتروني: (www.chamber.org.sa)، وإعادتــه إلى اتحــاد غــرف دول مجلس التعاون الخليجي حسب العنوان الموضح بالاستمارة.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير

الأمين العام

عبدالرحمن بن عبدالله الوابل

ام ش /ع ص ص

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الغرف السعودية
Council of Saudi Chambers

الرقم: ش.خ/هـ/ت/ ١٢٧٨ التاريخ: ١٤٣٧/٠٥/٠٨هـ الموافق: ٣ لفت

سعادة أمين عام الغرفة التجارية الصناعية سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

يهديكم مجلس الغرف السعودية أطيب التحيات، وإشارة إلى ما وردنا من اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، بخصوص قيام الاتحاد بجمع المعلومات حول المعوقات والصعوبات التي تواجه المجالات العشر للسوق الخليجية المشتركة.

ويسعى الاتحاد من خلال هذا الاستبيان الى تحديث التقرير الذي تعده الامانة العامة للاتحاد وتقديمه في اجتماع لجنة السوق الخليجية المشتركة التي تقوم بدورها بعرضه على اللجان المعنية في الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

عليه أمل التكرم بالإحاطة والاطلاع والتفضل بتوجيه من يلزم للتعميم على ذوي العلاقة من منتسبي غرفتكم الموقرة، لاستكمال الاستبيان وإعادته الى اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي حسب العنوان الموضح بالاستمارة المرفقة.

وتقبلوا أطيب التحيات

الأمين العام

خالد بن محمد العتيبي

Kingdom of Saudi Arabia
P.O. Box 16683 Riyadh 11474
Tel +966 11 218 2222
Fax +966 11 218 2111

المملكة العربية السعودية

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي
Federation of GCC Chambers
Department of Members and GCC
إدارة شؤون الأعضاء ومجلس التعاون

استبيان حول المعوقات والصعوبات التي تواجه المجالات العشر للسوق الخليجية المشتركة

مفهوم السوق المشتركة دولياً وخليجياً

تعتبر السوق المشتركة مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي، وهي تأتي بعد مرحلتي التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، وتسبق مرحلتي الاتحاد النقدي والوحدة الاقتصادية، التي هي المرحلة الأخيرة للتكامل الاقتصادي. وفي مرحلة السوق المشتركة، تتم معاملة مواطني الدول الأعضاء المكونة للسوق، معاملة مواطني الدولة في جميع المجالات الاقتصادية: كاالتنقل، والاقامة، والعمل، والتأمينات الاجتماعية، وممارسة الأنشطة التجارية والاستثمارية والخدمية، والحرف والمهن، والمعاملة الضريبية، والخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية. ويمكن تعريفها أيضاً بشكل مبسط، بأنها مجموعة من الدول يطبق فيها نظام للمساواة في المعاملة الاقتصادية. ويتطلب هذا النظام إنشاء اتحاد جمركي وتعرفة جمركية موحدة، كما يتطلب حرية الحركة لعوامل الإنتاج والسلع والخدمات، بالإضافة الى درجة ملموسة من التقارب في النظام الضريبي، والسياسات الاقتصادية الأخرى.

بدايات وأسس السوق الخليجة المشتركة

يعود تعبير ومفهوم "السوق الخليجية المشتركة" الى الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم إقرارها في قمة مسقط (ديسمبر–٢٠٠١)، حيث ورد التعبير لأول مرة في المادة الثالثة منها. في حين لا تتضمن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٨١، أو قرارات المجلس الأعلى التي صدرت قبل عام ٢٠٠١، إشارة صريحة للسوق المشتركة، ومع ذلك فإن المادة (٨) من اتفاقية عام ١٩٨١ قد نصت على أربعة مجالات تعتبر تقليدياً من مجالات السوق المشتركة، وهي:

- حرية الانتقال والعمل والإقامة.
- حق التملك والإرث والإيصاء.
- حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية انتقال رؤوس الأموال.

وخلال العقدين الأولين من قيام مجلس التعاون، تم تطبيق المساواة في المعاملة ضمن حدود معينة بين مواطني دول المجلس، في العديد من المجالات المنصوص عليها في الاتفاقية، حيث تبنت دول المجلس قرارات مهمة في هذا الشأن، تنص على فتح المجال لمواطني الدول الأعضاء، لممارسة النشاط الاقتصادي في أي من دول المجلس، على قدم المساواة مع مواطنيها وفق ضوابط محددة لكل مجال اقتصادي، وذلك من خلال المنتج التدريجي الذي تبنته الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول التعاون. وقد صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة، في الرابع من ديسمبر ٢٠٠٧ في ختام الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى، الذي أعلن انطلاقة السوق ابتداءاً من الأول من يناير ٢٠٠٨، استجابة لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس، في تحقيق المواطنة الخليجية، بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل والإقامة والعمل والاستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وذلك حرصاً على تعزيز اقتصادات دول المجلس في ضوء التطورات الدولية، وماتتطلبه من تكامل أوثق يقوي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي. تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ التي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية، بأن يعامل مواطنوا دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أية دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية ولاسيما:

- التنقل والإقامة.
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
- التأمين الاجتماعي والتقاعد.
- ممارسة المهن والحرف.
- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
- تملك العقار.
- تنقل رؤوس الأموال.
- المعاملة الضريبية.
- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
- التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

آلية تحقيق السوق الخليجية المشتركة

تم تكلّف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة في ضوء قرارات المجلس الأعلى والاتفاقية الاقتصادية، والتقييم الدوري لكل مرحلة وصل إليها التطبيق في كل جانب من جوانبها ، ودراسة ما يواجه التطبيق من عقبات واقتراح الآليات اللازمة لتذليلها.

وبناء على المهام التي حددتها لجنة التعاون المالي والاقتصادي للجنة السوق الخليجية المشتركة ومنها مناقشة آليات تسوية الخلافات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية فيما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة، والعمل على سرعة حل القضايا وإزالة العوائق والعقبات التي تعترض مسيرة السوق الخليجية المشتركة.

وبهدف متابعة سير التنفيذ وتقييم العمل بالسوق الخليجية المشتركة قامت الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون بإعداد استبيان لاستطلاع مرئيات القطاع الخاص بالدول الأعضاء وغرف التجارة والصناعة بدول المجلس لتحديد أي صعوبات تواجه التنفيذ ووضع الحلول لها لتسريع الأداء ومعالجة العقبات التي تواجه العمل المشترك.

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي
Federation of GCC Chambers
Department of Members and GCC
إدارة شؤون الأعضاء ومجلس التعاون

الاستمارة التالية لجمع المعلومات حول المعوقات والصعوبات التي تواجه المجالات العشر للسوق الخليجية المشتركة

بهدف تحديث التقرير الذي تعده إدارة شؤون الأعضاء ومجلس التعاون باتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وتقدمه في اجتماع لجنة السوق الخليجية المشتركة التي تقوم بدورها بعرضه على اللجان المعنية في الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

اسم المنشأة (اختياري):			
اسم المسئول: (اختياري):			
نشاط المنشأة :			
العنوان: (اختياري):	الهاتف	الفاكس	البريد الالكتروني
تصنيف الموضوع	☐ معوقات ☐ اقتراح ☐ شكوى ☐ أخرى		
الجهة المسؤولة / أسم الدولة وزارة / هيئة/ جمارك / أخرى			
مجال الاختصاص من المجالات العشر للسوق الخليجية المشتركة	☐ التنقل والإقامة ☐ ممارسة المهن والحرف ☐ تملك العقار ☐ التأمين الاجتماعي والتقاعد ☐ العمل في القطاعات الحكومية والأهلية ☐ تنقل رؤوس الأموال ☐ المعاملة الضريبية ☐ مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والإستثمارية والخدمية ☐ تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات ☐ الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية ☐ أخرى		
الشرح والتفاصيل			

ترسل الاستمارة في موعد أقصاه ٢١ فبراير ٢٠١٦

يعاد إرسال الاستمارة بعد تعبئتها على فاكس إدارة شؤون الأعضاء ومجلس التعاون باتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي
فاكس (١٣٨٩٩٤٦٣٨ ٩٦٦+) أو بريد الكتروني (basemalsaif@fgccc.org)